

دور الانتخابات النيابية في تكوين النخبة البرلمانية العراقية منذ عام 2005¹

ID No. 1418

(PP 64 - 87)

<https://doi.org/10.21271/ZJIP.21.34.4>

م.م. طالب عبدالعزيز محمد
كلية العلوم السياسية / جامعة صلاح الدين- أربيل
talib.muhammad@su.edu.krd

أ.د. شيرزاد أحمد النجار
حكومة اقليم كردستان- العراق / مجلس الوزراء
Ameensherzad@yahoo.com

الاستلام: 2021/12/21

القبول: 2021/02/11

النشر: 2023/09/17

الخلاصة

إن مسألة تصميم النظام الانتخابي أو إختيارها مسألة سياسية هامة، لأنها تتعلق بمصالح القوى السياسية، وتؤثر على كيفية تكوين خارطة القوى الإنتخابية المتنافسة، وتلعب دوراً مهماً في كيفية تكوين المجالس المنتخبة ونوعية تكوينها، بالإضافة الى ذلك تؤثر على مدى إستقرار البرلمان والحكومة. ان مهمة تصميم النظام الانتخابي أو إختيارها مهمة صعبة، إلا ان النخبة السياسية الحاكمة في العراق إعتادت على إعادة تصميم النظام الانتخابي أو تغييرها في كل دورة انتخابية لمجلس النواب، عن طريق أغلبيتها البرلمانية، واستغلال فرصة غياب أو ضعف دور المعارضة، وكان هدفهم وراء ذلك ضمان تحقيق الأغلبية في كل دورة الانتخابية وإعادة تكوينها التقليدي الطائفي والإثني للنخبة البرلمانية الحاكمة. والمماثلة في إجراء إحصاء للسكان لكي تبقى مسألة التكوين العددي لمجلس النواب عرضةً للمصالح السياسية بين الأطراف المتصارعة، مما يشوه مسألة تكوين وتمثيل مجلس النواب.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات النيابية، تكوين النخبة، المكونات الطائفية والإثنية، الكفاءات و المؤهلات، إعادة الإنتاج

المقدمة

تعتبر الانتخابات آلية للتداول السلمي للسلطة في الأنظمة الديمقراطية، ويؤدي النظام الانتخابي المقرر والقوانين والأنظمة المنظمة للانتخابات في اي بلد دوراً مهماً في كيفية تكوين النخبة البرلمانية. وفي العراق بعد انهيار النظام السياسي السابق في التاسع من نيسان 2003 بدأت عملية التحول الديمقراطي، وأصبحت الإنتخابات احد اهم آليات تلك

(¹) بحث مستل من مشروع اطروحة الدكتوراه الموسومة (دور الإنتخابات في تكوين النخبة البرلمانية الحاكمة) دراسة مقارنة لحالة العراق ولبنان من عام 2005 الى 2018)) للباحث (م.م. طالب عبدالعزيز محمد) بإشراف الاستاذ الدكتور (شيرزاد أحمد أمين النجار) في كلية العلوم السياسية / جامعة صلاح الدين- أربيل كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في النظم السياسية.

العملية، ولكن تصميم النظام الانتخابي في العراق لعب دوراً مهماً في كيفية إدارة التنافس السلمي على السلطة، بالتالي التأثير على نوعية تكوين النخبة البرلمانية من حيث الكفاءة، وأثر على كيفية تشكيل الحكومة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في نقطة جوهرية وهي محاولة الكشف عن مدى نجاح تكرار مساعي الأحزاب السياسية الحاكمة في كل دورة إنتخابية لتغيير النظام الانتخابي أو تعديلها بهدف البقاء في السلطة.

حدود الدراسة:

ركزت الدراسة على تجارب إنتخابات مجلس النواب العراقي منذ عام 2005 والى 2018، حيث جرت في هذه الفترة خمس دورات إنتخابية.

أسئلة البحث:

ركز البحث على الأسئلة الآتية: كيف أستطاعت الأحزاب الحاكمة أن تضمن بقائها في السلطة؟، ماهي الآليات التي أعتمدها في ذلك؟، هل أستطاعت النخبة البرلمانية الحاكمة إعادة إنتاج تكوينها التقليدي عن طريق تغيير متكرر في النظام الانتخابي وصياغة قواعد إنتخابية جديدة؟

فرضية الدراسة:

عَمَلَت النخبة البرلمانية الحاكمة في العراق على صياغة نوع من النظام الانتخابي التي يضمن بقائها في السلطة، وعمل على تعديل القانون الانتخابي في كل دورة إنتخابية بهدف إعادة تكوين النخبة الحاكمة التقليدية من الأحزاب السياسية الحاكمة نفسه، وإستبعاد الأحزاب الصغيرة.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على إستخدام منهج (التحليل النظري) لتحليل النظام السياسي العراقي، واعتماد منهج التحليلي الإحصائي لتحليل البيانات الواردة من التجارب الانتخابية العراقية وذلك لتحليل الانظمة الانتخابية من حيث التطبيق، والمنهج المقارن للمقارنة بين نتائج كل دورة إنتخابية.

هيكلية البحث:

يتألف هذا البحث من مبحثين، يتناول المبحث الأول ثلاثة دورات انتخابية برلمانية قبل تنفيذ الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في 2011، وذلك ضمن ثلاثة مطالب، أما في المبحث الثاني نتطرق الى دراسة دورتين انتخابيتين ضمن مطلبين، وفي المطلب الثالث نتناول أبرز أوجه المقارنة بين الدورات الإنتخابية الخمسة المذكورة.

المبحث الأول

انتخابات الجمعية الوطنية ومجلس النواب في ظل وجود القوات الأمريكية

وفق المادة (2/ب) والمادة (57/ب) من قانون (ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية)⁽¹⁾ تم إجراء ثلاث عمليات الانتخابية في يوم واحد، الموافق لـ30/كانون الثاني/2005 (إنتخابات الجمعية الوطنية، وإنتخابات مجالس المحافظات،

(1) نص المادة (2/ب) على " إن المرحلة الإنتقالية تتألف من فترتين: تبدأ الفترة الأولى بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة كاملة تتولى السلطة في 30 حزيران. وستتألف هذه الحكومة وفق عملية تداول واسعة النطاق بتشاور شرائح

وانتخابات المجلس الوطني الكوردستاني)، وفي السنة نفسه تم الإستفتاء على الدستور في (15/تشرين الأول/2005)، وإجراء أول إنتخابات نيابية في (15/كانون الأول/2005).

نتطرق في هذا المبحث الى دراسة دور النظام الانتخابي والقواعد القانونية التي تدعم إعادة تكوين النخبة البرلمانية الحاكمة والإشكاليات التي تعاني منها عملية إنتخابات النيابية في تكوين نخبة البرلمانية الكفوءة، لثلاث دورات الإنتخابية، ضمن ثلاثة مطالب.

المطلب الأول

انتخابات 30/كانون الثاني/2005 لتكوين الجمعية الوطنية (المجلس التأسيسي) وتشكيل الحكومة الإنتقالية

الفرع الأول: تكوين الجمعية الوطنية وتشكيل الحكومة:

كانت انتخابات الجمعية الوطنية أكثر تأثيراً بعاملي العرقي والمذهبي، اللذين تسببا في مقاطعة مكون العرب السنة في مقابل مشاركة واسعة من قبل المكون الشيعي و المكون الكوردي، واستغلال العاملين المذكورين من قبل القوى السياسية لتعبئة الشارع العراقي وبالنتيجة أفرزت تلك الإنتخابات خارطة للجمعية الوطنية، التي أشارت الى صعود مجموعة قوى طائفية مذهبية بنسبة (65%)، وأيضاً صعود قوى قومية بنسبة تصل إلى 20%، وصعود قوى علمانية بنسبة تصل 15% من إجمالي مقاعد البرلمان⁽¹⁾ البالغ 275 مقعداً، وبذلك نجحت النخبة السياسية في توظيف العامل الطائفي والاثني في خوض الحملة الانتخابية ومن ثم في تكوين النخبة البرلمانية والحكومة.

وجدت الإدارة الأمريكية والنخبة السياسية العراقية ضرورة الأخذ بنظام التمثيل النسبي لضمان تمثيل عادل وواسع للمكونات، لأن طريقة الحسائية للتمثيل النسبي تقضي فوز كل قائمة بعدد من المقاعد بنسبة الأصوات التي حصلت عليها القائمة⁽²⁾، ويعتبر العراق تفتقر الى تجربة ديمقراطية راسخة فمن الصعب ممارسة دور الحاكم والمعارضة من خلال ثنائية الحزبية، فنظام التمثيل النسبي يمنع تلك الثنائية ويمهد الطريق للتعددية الحزبية والمشاركة الواسعة في الإنتخابات. ان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية و قرارات⁽³⁾ سلطة الائتلاف المؤقتة شكلتا الإطار القانوني لإنتخابات 30/كانون الثاني/2005، حيث جاء في القسم الثالث من الأمر رقم (96) ، "يجري الانتخاب عن طريق الاقتراع المباشر والشامل والسري، وسيكون العراق دائرة انتخابية واحدة، ويتم العمل بنظام التمثيل النسبي لتوزيع المقاعد على الاصوات

المجتمع العراقي يقوم بها مجلس الحكم وسلطة الإئتلاف المؤقتة.....، تبدأ الفترة الثانية بعد تأليف الحكومة العراقية الإنتقالية والتي تتم بعد إجراء الإنتخابات للجمعية الوطنية كما هو منصوص عليه في هذا القانون، على ألا تتأخر هذه الإنتخابات إن أمكن عن 31 كانون الأول 2004 وعلى كل حال قبل 31 كانون الثاني 2005. تنتهي المرحلة الثانية عند تأليف حكومة عراقية وفقاً لدستور دائم". وجاء نص المادة (57/ب) " تجري الانتخابات لمجلس المحافظات في أرجاء العراق كافة، وللمجلس الوطني الكوردستاني في نفس موعد إجراء انتخابات في موعد لايتجاوز 31/كانون الثاني/2005"، قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، لعام 2004، منشور في جريدة الوقائع العراقية رقم 3981، تاريخ العدد 2003/12/31.

(1) د.ستار جبار علي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الأستراتيجية، جامعة بغداد، العدد 54، 2012، ص 101.

(2) للمزيد انظر، د.زيد عدنان محسن العكيلي، اثر النظم الانتخابي في الاحزاب السياسية بعد 2003، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 40، سنة 2019، جامعة الكوفة، صص 344-345 و 353.

(3) من أبرز تلك القرارات: اولاً: قرار سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم (92) في (31) أيار 2004، والتي نص على تأسيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تكون مسؤولة عن إدارة الانتخابات. ثانياً: قرار سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم (96) في (15) حزيران 2004، بأبوابها (القانون الانتخابي)، ثالثاً: الأمر رقم (97) الصادر من سلطة الإئتلاف المؤقت في 2004 والمتعلق بقانون الأحزاب والهيئات السياسية.

الصحيحة". وجاء في القسم الرابع منها على "ان الانتخاب يجري وفق نظام القوائم المغلقة، وأتاح القانون فرصة الترشيح الفردي، ويجب أن يتضمن إسم امرأة على الأقل ضمن ترتيب أسماء كل ثلاث مرشحين في القائمة، كما يجب أن يكون ضمن أسماء أول ست مرشحين على القائمة أسماء إمرأتين على الأقل، وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة، وذلك لتحقيق نسبة من تمثيل النساء لاتقل عن ربع أعضاء الجمعية الوطنية حسب المادة(30/ج) من قانون إدارة الدولة"⁽¹⁾.

حددت المادة(31/ب) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية 2004 الشروط الواجب توافرها في الترشيح لتكوين مجلس النواب، وجاء في الشرط السادس ان لا يكون المرشح محكوماً بجريمة مخلة بالشرف، وأن يكون معروفاً بالسيرة الحسنة. رغم أهمية سيرة وسلوك المرشح إلا أنه من الصعب التحقق من سيرة كل مرشح من جانب الجهات التنفيذية، ويمكن أن تُتخذ ذلك كمبرر لإستبعاد مرشحي الخصم للحزب الحاكم، وجاء في الشرط السابع أن يكون المرشح حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية على الأقل، يبدو أن ذلك لم يكن بمستوى المطلوب، فالبرلمان يحتاج الى مستوى عالي من التأهيل العلمي.

عندما اقترب موعد الانتخابات سارعت المرجعية الشيعية الى دعوى جميع الأحزاب الشيعية إلى الإلتفاف تحت مظلة) الائتلاف العراقي الموحد) باعتبارها تجمعاً متحداً سيحكم العراق ويوجه كتابة مسودة الدستور من خلال الجمعية الوطنية، أما الأحزاب السياسية الكوردية فقد شكلو قائمتهم الموحدة بأسم التحالف الكوردستاني⁽²⁾. أعلنت النتائج النهائية للإنتخابات في(13 شباط 2005)، يمكن الاطلاع على النتائج من خلال جدول رقم(1).

جدول رقم(1) نتائج انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في 30/كانون الثاني/2005

التسلسل	أسم الكيان السياسي	العدد الكلي للأصوات	العدد الكلي للمقاعد
1	الإئتلاف العراقي الموحد	4075292	140
2	التحالف الكوردستاني	2175551	75
3	العراقية	1168943	40
4	عراقيون	150680	5
5	تركمان العراق	93480	3
6	الكوادر والنخب العراقية المستقلة	69938	3
7	اتحاد الشعب الشيوعية	60920	2
8	الجماعة الإسلامية الكوردستانية	60592	2
9	منظمة العمل الإسلامي في العراق	43205	2
10	التحالف الوطني الديمقراطي	36795	1
11	الرافدين	36255	1
12	كتلة المصالحة والتحرر	30796	1
	المجموع	8002447	275

المصدر: موقع المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات تاريخ الزيارة 2012/3/5 على الرابط www.ihcc.iq

وبذلك ساعد النظام الانتخابي على تكوين النخبة البرلمانية الحاكمة من قبل الكتلتين الكبيرتين القائمة الكوردستانية والإئتلاف العراقي الموحد، فكل القرارات التي تم تشريعها من قبل الجمعية الوطنية جاءت من خلال التوافق بين تلك

(1) أمر سلطة الإئتلاف رقم (96) الصادر في 2004/4/1، منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد(3984) تحت عنوان قانون الانتخاب.

(2) علي عبدالأمير علاوي، إحتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة عطا عبدالوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2009، ص512-516.

الكتلتين الكبيرتين، وتم تحجيم دور التيار العلماني الليبرالي- اليساري في الجمعية الوطنية⁽¹⁾، و اختارت القائمة العراقية برئاسة أياد علاوي دور المعارضة، إلا أنها لم يكن لها دور يذكر. وبعد مرور (87) يوماً من تاريخ الانتخابات، أي في (28) نيسان 2005 تم إعلان عن تشكيل الحكومة الإئتلافية برئاسة (ابراهيم الأشيقر الجعفري)، التي تألفت من 3 نواب لرئيس الوزراء و(32) وزيراً⁽²⁾.

الفرع الثاني: تقييم النظام الانتخابي المطبق في انتخابات 2005/1/30

كما بينا أنفاً أن النظام الانتخابي المطبق في انتخابات 2005/1/30 يتضمن العمل بنظام التمثيل النسبي عن طريق القائمة المغلقة واعتبار العراق دائرة إنتخابية واحدة.

ان النظام الانتخابي أعلاه تعرض لعدد من الانتقادات، فيمكن إجمالها كالآتي: تم إجراء الانتخابات عن طريق القائمة المغلقة مما ساعد ذلك على غلبة كفة الأحزاب السياسية على الناخبين في إختيار المرشحين الفائزين، وذلك لأن هذا النمط من القائمة تتيح الفرصة لرؤساء الكتل والأحزاب السياسية بترتيب أسماء مرشحيها ضمن قوائمها الانتخابية، ولا يسمح نظام القائمة المغلقة للناخبين بإدخال أي تعديل في القائمة، وبذلك أصبحت القوائم الانتخابية المقدمة تتكون من قيادات الكتل والاقرباء ومن ثم الاصدقاء والكوادر المتقدمة للأحزاب السياسية المتنافسة، وفي ذيل القوائم تدرج بعض الاسماء البارزة اجتماعياً والكفاءة سياسياً وعلمياً من حملة الشهادات العليا، وذلك لتزين القوائم⁽³⁾، وبذلك تسبب نظام قائمة المغلقة في خسارة العديد من أصحاب الكفاءات والمؤهلات، بل تم استخدام أشخاص كهؤلاء فقط كوسيلة لترويج وتسويق القائمة الإنتخابية، وأستطاعت الأحزاب التقليدية الحاكمة ان تضمن لنفسها التحكم في كيفية تكوين النخبة البرلمانية دون الخوف من خيارات الناخبين في الإختيار بين أسماء المرشحين كما هو الحال في القائمة المفتوحة.

وتم تطبيق القائمة المغلقة في ظل نظام التمثيل النسبي، مما سمح بدخول أعداد كبيرة من الأحزاب الصغيرة الى الجمعية الوطنية، والتي تسبب في تشتت صفوف النخبة البرلمانية، وأدى الى حالة التوتر والنزاع بين الكتل وصعوبة إتخاذ القرارات⁽⁴⁾، وهذا ما إنعكس سلباً على أداء البرلمان والحكومة الإئتلافية (حكومة الشراكة الوطنية).

عزز نظام التمثيل النسبي مبدأ (المحاصصة⁽⁵⁾ الطائفية) كقاعدة في توزيع المناصب والادوار، وذلك في ظل غياب العمل بقاعدة الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة، والتي باتت عرفاً ملزماً في تشكيل الحكومات التي تعاقبت على السلطة في العراق بعد 2003، مما أدى إلى خلق برلمان عاجز عن عمل، وغياب المعارضة البرلمانية القوية⁽⁶⁾.

المطلب الثاني

إنتخابات 15/كانون الأول/2005 لتكوين مجلس النواب وتشكيل الحكومة

الفرع الأول: إنتخابات 2005 و تكوين مجلس النواب و تشكيل الحكومة

- (1) د. ناظم عبدالواحد الجاسور، الانتخابات النيابية العراقية " ائتلاف متنافرة وكيانات سياسية تخشى التهميش"، مجلة السياسية و الدولية، الاصدار 3، الجامعة المستنصرية، 2006، صص3، 4.
- (2) د.دورين بنيامين هرمز، المسار الديمقراطي في العراق بعد عام 2003(الانتخابات)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 10، الإصدار4، عام 2012، ص50.
- (3) حافظ علوان حمادي، مجلس النواب العراقي مقارنة بين الواقع والمطلوب 2005-2010، مجلة السياسية والدولية، الإصدار 25، الجامعة المستنصرية، 2014، ص33.
- (4) د. زيد عدنان محسن العكيلي، المصدر السابق، ص339.
- (5) - تعتمد المحاصصة على تحديد حصة ثابتة من المناصب السياسية لكل مكونات المجتمعية في العراق يتناسب حجمه وأهميته في البلد، وهذه المحاصصة هي النقيض للديمقراطية التي تعتمد على استحقاق الانتخابي، د.عدي البديري، ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق، منشورات زين الحقوقية، بيروت2017، ص296.
- (6) د. ياسين محمد حمد العيثاوي، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور 2005، (الواقع وآفاق المستقبل)، مجلة قضايا سياسية، العددان 35، 36، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2014، ص320.

حددت المادة (49/أولاً) من الدستور العراقي لعام 2005 التكوين العددي والاجتماعي لمجلس النواب حيث جاء فيه "يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعداً واحداً لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي يتم إنتخابهم بطريق الإقتراع العام السري والمباشر ويراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه"⁽¹⁾، اما حول التكوين الجندري للمجلس فقد جاء في المادة (49/رابعاً) كقاعدة ملزمة بأن يحقق المشرع في صياغة النظام الانتخابي نسبة تمثيل النساء لا تقل عن ربع عدد أعضاء مجلس النواب.

بدأ التنافس على (275) مقاعد نيابية في إنتخابات 2005/12/15 بموجب المادة (15) من قانون الانتخاب رقم (16) لسنة 2005⁽²⁾، ووفق القانون الجديد بقية العمل بنظام التمثيل النسبي وعن طريق القوائم المغلقة وجواز الترشيح الفردي، والعمل بشروط الترشيح نفسه، أي كما كان في إنتخابات الجمعية الوطنية. ولكن الجديد التي جاء به تلك القانون هو ما جاء في المادة (15/أولاً)، التي خصص (45) مقعداً كمقاعد تعويضية من مجموع (275) المقاعد النيابية، و يبدأ توزيع المقاعد التعويضية حسب المادة (17) على الكيانات السياسية التي لم تحصل على أي مقعد في أي دوائر الانتخابية بشرط حصوله على (المعدل الوطني)، اما المقاعد المتبقية التعويضية فتوزع على الكتل والأحزاب السياسية الممثلة بنسبة عدد أصواتها من مجموع الاصوات، والقانون الجديد انهي العمل بالدائرة الانتخابية الواحدة، فحسب المادة (15/ثانياً) اعتبر الحدود الإدارية لكل محافظة دائرة انتخابية واحدة، وبذلك أصبح العراق ثمانية عشرة دائرة إنتخابية، ولكن الاشكالية التي جاءت بها هذه الفقرة، انها خصصت لكل دائرة عدد من المقاعد بما يتناسب عدد الناخبين المسجلين في كل محافظة وذلك حسب بيانات إنتخابات 30/كانون الثاني/ 2005، أي أن القانون الجديد لم يعتمد على أي إحصائية جديدة لعدد السكان. أعلن المفوضية نتائج الانتخابات في (20/1/2006)، التي هي موضحة في الجدول رقم (2) أدناه.

جدول رقم (2) نتائج إنتخابات مجلس النواب العراقي 15/كانون الأول/2005 ومقارنتها مع نتائج إنتخابات الجمعية الوطنية

إسم الكيان السياسي	العدد الكلي للأصوات	مقاعد المحافظات	المقاعد التعويضية	المقاعد الوطنية التعويضية	العدد الكلي للمقاعد	الزيادة أو النقص في عدد المقاعد بالمقارنة مع إنتخابات الجمعية الوطنية
الائتلاف العراقي الموحد	5021137	109		19	128	-12
التحالف الكوردستاني	2642172	43		10	53	-22
جبهة التوافق العراقية	1840216	37		7	44	+44
القائمة العراقية الوطنية	977325	21		4	25	-15
الجبهة العراقية للحوار الوطني	499963	9		2	11	+11
الإتحاد الإسلامي الكوردستاني	157688	4		1	5	+5
الرساليون	145028	1		1	2	+2
كتلة المصالحة والتحرر	129846	3			3	+2
الجبهة التركمانية العراقية	87993	1			1	-2
قائمة الرافدين	47263		1		1	0
قائمة مثال ألوسي للأمم العراقية	32245	1			1	+1

(1) دستور جمهورية العراق عام 2005، منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 4012، في 28/كانون الاول/2005.

(2) منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 4010، في 25/تشرين الثاني/ 2005.

1+	1			1	21908	الحركة اليزيدية من أجل الإصلاح والتقدم
3-	0					الكوادر والنخب الوطنية المستقلة
2-	0					منظمة العمل الإسلامي
1-	0					الإئتلاف الوطني الديمقراطي
	275	44	1	230	11602784	المجموع

المصدر: موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تاريخ الزيارة 2012/3/5 على الرابط www.ihec.iq مع إضافات من قبل الباحث

تبين النتائج أعلاه أنه على الرغم من فقدان قائمة (الإئتلاف العراقي الموحد) الشيعي وقائمة (التحالف الكوردستاني) للعديد من المقاعد مقارنةً بالانتخابات السابقة، إلا أنهما بقيا كتلتين أساسيين في تكوين النخبة الحاكمة في مجلس النواب، أما القوائم السنوية أستطاعوا تعويض خسارتهم السابقة، وشاركوا بوزن أكبر في تكوين النخبة البرلمانية الجديدة. أما المقاعد الوطنية التعويضية فالحصة الأكبر منها للقوائم الكبيرة بالشكل التالي (الإئتلاف العراقي الموحد) حصلت على (128) مقعداً (109 أصلياً + 19 تعويضي)، التحالف الكوردستاني حصلت على (53) مقعداً (43 أصلياً + 10 تعويضي)، وحصلت جبهة التوافق العراقية على 44 مقعداً (37 أصلياً + 7 تعويضي) وحصلت القائمة (العراقية الوطنية) على (25) مقعداً (21 أصلياً + 4 تعويضي)، هذا في الوقت الذي كان النظام الانتخابي حسب المادة (17) من قانون رقم (16) يروم الى تخصيص تلك المقاعد للقوائم التي لم تحصل على أي مقعد، وتعويض القوائم التي خسر اصواتها نتيجة تعدد الدوائر الانتخابية والتي ادت الى تبعثر اصواتها ديموغرافياً.

ألزمت المادة (76/اولاً) من دستور 2005، رئيس الجمهورية بتكليف مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً بتشكيل الحكومة، إلا أنه لم يحصل أي من قوى الانتخابية المتنافسة على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان (أي 138 مقعد فما فوق من اصل 275 مقعد)، فتم تكليف (نوري كامل المالكي) من الإئتلاف العراقي الموحد لتشكيل الحكومة، إلا أنه بسبب عجز النخب البرلمانية عن تشكيل حكومة إستحقاق الإنتخابي، فتم تشكيل حكومة الشراكة الوطنية وذلك بعد أربعة أشهر، والتي أعتمدت على التوازن الطائفي في توزيع الحقائق الوزارية، وذلك لإرضاء كافة اطراف العملية السياسية⁽¹⁾، وعليه يبدو أن العمل بنتائج الإنتخابات لتكوين نخبة برلمانية الحاكمة وتشكيل الحكومة يشكل تهديداً لإستقرار السياسي، لأن القوى السياسية ليست لديها تجربة معارضة سلمية، بل أغلب القوى السياسية الحاكمة لديها تجربة معارضة مسلحة ضد النظام السابق، لذلك فإن تجربة مدنية ديمقراطية لتشكيل نخبة برلمانية الحاكمة في مواجهة معارضة حقيقية، قد لا تكون سهلاً بالنسبة لهم.

الفرع الثاني: تقييم النظام الإنتخابي

أصرت النخبة البرلمانية الحاكمة على تطبيق نظام القوائم المغلقة للدورة الانتخابية الثانية، لأن القائمة المغلقة تضمن لهم إعادة تصميم المحاصصة الحزبية داخل القائمة الواحدة، من خلال الإتفاق بينهم على توزيع مرشحيهم حسب التسلسل، لضمان حصة كل منهم، وذلك يسهل أمر تشكيل الإئتلافات فيما بينهم من جديد⁽²⁾.

(1) د.عبدالجبار احمد عبدالله، العراق بين سياسة الإنتخاب وإنتخاب السياسة، مجلة العلوم السياسية، العدد 33، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2006، ص202، د.دورين بنيامين هرمز، المصدر السابق، ص57.

(2) د.قاسم محمد عبيد، وآخرون، اثر النظام الانتخابي في اداء البرلمان العراقي الدورة البرلمانية الأولى، مجلة قضايا سياسية، العددان 27- 28، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، 2012، ص74، كذلك، د.قاسم محمد عبيد، جغرافية

ومن النتائج التي تمخض عن الأخذ بنظام القائمة المغلقة: أولاً: إزدياد إنغلاق الكتل التي تشكل على الاسس الدينية والمذهبية والعرقية وبالشكل الذي حفز الاصطفافات الطائفية والعرقية، ثانياً: ساعد في إيصال العديد من المرشحين ممن تنتمي عنهم صفة الكفاءة⁽¹⁾، بالإضافة إلى ذلك نتج عن تطبيق القائمة المغلقة نخبة برلمانية حاكمة مسلوقة الإرادة لصالح أحزابهم، لأنهم يدينون لقادات أحزابهم الذين وضعوا أسماءهم في رأس القائمة الانتخابية لضمان فوزهم. أما التحول من الدائرة الواحدة الى الدوائر الانتخابية المتعددة قلل من حظ الأقليات من لم شمل أصوات ناخبهم المنتشرين في أكثر من دائرة أنتخابية، و أزداد من تأثير المال بشكل أكثر فاعلية في إفساد عملية الإنتخابات في الدوائر الصغيرة، وذلك من خلال محاولة شراء الأصوات وتزوير النتائج، ونتيجة تصغير الدوائر الانتخابية ازداد تغلب الإعترابات الشخصية و الصلة القرابية على معايير الكفاءات و المهارات لإختيار المرشح.

المطلب الثالث

إنتخابات 7 آذار/2010/ لتكوين مجلس النواب وتشكيل الحكومة

الفرع الأول: إنتخابات 2010 وتكوين مجلس النواب و تشكيل الحكومة

شهدت نتائج إنتخابات مجلس النواب لعام 2010 حالة من الإنقسامات للأحزاب والكتل السياسية وخصوصاً في البيت الشيعي⁽²⁾، وتم اعادة تكوين تحالفات إنتخابية جديدة، لم تكن تلك التحالفات على أسس التوافق والتقارب الفكري والمنهجي بل بدافع المصلحة المتبادلة لإحتكار السلطة، وربما كان ذلك محاولة من قبل النخبة الحاكمة لتقديم صورة جديدة لهم غير صورة التي أنتجتها إنتخابات 2005، والتي قد أستاذ منها الناخبون، كما حاولت القوى السياسية المشاركة في إنتخابات 2010 على إعادة إنتاج سلوك الانتخابي التقليدي للناخب عن طريق إنشاء علاقة الزبائنية⁽³⁾، في سبيل إعادة تكوين نخبة برلمانية حاكمة تقليدية⁽⁴⁾، فالزبائنية تقوم على أساس مصالح شخصية متبادلة وليس للمصالح الوطنية العامة مكان في تلك العلاقة.

إستندت إنتخابات مجلس النواب 2010 على القانون الإنتخابي رقم (16) لسنة 2005 المعدل، و إستندت أيضاً على قانون رقم (26) لسنة 2009، أي قانون التعديل الثاني لقانون الإنتخابات رقم (16) لسنة 2005⁽⁵⁾.

التمثيل البرلماني في العراق، دراسة تطبيقية على إنتخابات 2005/12/15، مجلة قضايا سياسية، العدد 17، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، 2016، ص 145.

(1) د.قاسم محمد عبيد، و آخرون، المصدر السابق، ص 85.

(2) أنقسمت الكتلة الشيعية الى، إئتلاف دولة القانون، والائتلاف الوطني العراقي.

(3) وهي عبارة عن نسق أو نظام من علاقات الإجتماعية يسعى من خلالها المرشح بنفسه أو بواسطة وسطاء أو حلفاء، إبرام صفقة اقتصادية مع الناخبين حيث يتعهد بتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإدارية لتلك المنطقة مقابل شراء اصواتهم،(تتلخص هذه المعادلة في: ولاء=خدمات=تصويت=سلطة) ، وتحاول المرشح تحويل السلطة الى علاقات الزبائنية أي يتعهد الوسطاء أو الحلفاء المخلصين الذين عملو كسمسار له بمنحهم مناصب إدارية حكومية بعد فوزها في الإنتخابات، للمزيد أنظر د.منصور مرقومة، 2015 القبيلة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي، مقارنة أثروبولوجية، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2015، ص 74، 75.

(4) - للمزيد انظر، د.منى محمود علي، القوة الناعمة والزبائنية الإجتماعية والسياسية إعادة إنتاج الناخب التقليدي العراقي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الاصدار 46، الجامعة المستنصرية 2014، ص 43، د. أمل هندي الخزعلي، الإنتخابات العراقية الثالثة..مؤشرات التقدم ومتطلبات الإستمرار، مجلة العلوم السياسية ، العدد 41، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2010، ص 228.

(5) القانون رقم 26 لسنة 2009، منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 4140، في 2009/12/28.

تكوّن عدد أعضاء مجلس النواب وفق النظام الانتخابي رقم (21)⁽¹⁾ لسنة 2010 من (325) عضواً، فعدد المقاعد العامة (310) مقعداً، وتم تخصيص (8) مقاعد لكوّتا الأقليات، بالشكل التالي (للمكون المسيحي خمسة مقاعد، ولكل من مكون الإيزيدي والشبكي و الصائبي مقعداً واحداً)، و جرى تحديد (7) مقاعد كمقاعد تعويضية. وتم توزيع المقاعد وفقاً لقانون رقم (16) المعدل و(القسم الثاني/أولاً) من نظام رقم (21).

تتضمن قانون رقم (26) لسنة 2009 المعدل لقانون الانتخاب المرقم (16) لسنة 2005 العديد من إشكاليات قانونية وسياسية أخرى، تم توظيفها لخدمة إعادة تكوين النخبة الحاكمة التقليدية من الكتل البرلمانية نفسه، من تلك المواد القانونية، خصصت المادة (1/1 رابعاً) نسبة (5%) من المقاعد التعويضية للقوائم الفائزة فقط وذلك بنسبة المقاعد التي حصل عليها، وهذا ما أدى من جهة إلى زيادة ضخامة فوز القوائم الكبيرة الحاكمة، ومن جهة أخرى أدى إلى إستبعاد القوائم التي لم تحصل على أي مقعد في الانتخابات، ووفق المادة (3/3 رابعاً) وجب منح المقاعد الشاغرة أيضاً للقوائم الفائزة بالمقاعد فقط، وتم توزيع المقاعد التعويضية وفق (الخطوة الأولى من القسم الرابع) من نظام رقم (21) لسنة 2010 للمفوضية. أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية في (26/ آذار/ 2010)⁽²⁾، حسب الجدول رقم (3) أدناه:

جدول رقم (3) نتائج انتخابات مجلس النواب 7/ آذار/ 2010

عدد المقاعد	إسم الكيان/الإئتلاف السياسي
91	إئتلاف العراقية
89	إئتلاف دولة القانون
70	الإئتلاف الوطني العراقي
43	التحالف الكوردستاني
8	حركة التغيير
6	التوافق العراقي
4	الإتحاد الإسلامي الكوردستاني
4	إئتلاف وحدة العراق
3	قائمة الرافدين (مقعد المكون المسيحي)
2	الجماعة الإسلامية الكوردستانية/العراق
2	المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري (مقعد المكون المسيحي)
1	الحركة الإيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم
1	خالد أمين رومي (المكون الصائبي)
1	المهندس محمد جمشيد عبدالله الشبكي (المكون الشبكي)
325	مجموع المقاعد

المصدر: موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تاريخ الزيارة 2012/3/5 على الرابط www.ihec.iq

وفقاً للجدول المعلنة للانتخابات تبينّت تغيرات كبيرة في حجم و ثقل الكتل السابقة داخل مجلس النواب، فبعد أن كان في مجلس النواب السابق الإسلاميون يسيطرون على الاغلبية البرلمانية بواقع (66,5%) من المقاعد، و(19%) للقوى الكوردية و(13,8%) للبيراليين، و(0,7%) للمسيحيين، فإن التغيرات حسب نتائج إنتخابات 2010 يتبين أن نسبة

(1) منشور في موقع المفوضية المستقلة للانتخابات، على الرابط www.ihec.iq

(2) طالب عبدالعزيز محمد، عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، الواقع والتوقعات، رسالة ماجستير غير منشور، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الصلاح الدين، أربيل، 2013، ص50.

(48,30%) للاسلاميين، والقوائم الليبرالية (38,47%)، وحصلت القوائم الكوردية على (13,23)⁽¹⁾. وبذلك أصبحت القوائم الليبرالية تتمتع بنسبة كبيرة من مقاعد مجلس بالمقارنة مع عدد مقاعدها السابقة، وتقليص عدد مقاعد الكتل الأخرى، وكان ذلك مؤشراً على تحول ميول العديد من الناخبين نحو تجاوز النزعة الطائفية في التصويت، التي لم تخلق الا نخبة برلمانية حاكمة غير كفوءة ومتشجعة ومتنافرة داخلياً وغير قادرة على إتخاذ القرارات بكفاءة.

وحسب جدول رقم (3) كان الفارق بين اكبر كتلتين مقعدين فقط، فأثارت ذلك مشكلة حول أي من كتلتين يستحق أن تشكل الحكومة، مما أدى إلى تأخر تشكيل الحكومة (249) يوماً، وتم تكليف (المالكي) للدورة الثانية بأعبائه شكل أكبر كتلة برلمانية، فعمل على تشكيل حكومة الشراكة الوطنية في (كانون الاول 2010) والتي تألفت من رئيس و(3) نواب مع (43) وزيراً⁽²⁾.

وتأسيساً على ما جاء أعلاه فيمكن القول ان النخبة السياسية الحاكمة في العراق نجح في تحويل هوية المواطن الناخب الى ناخب الطائفي، وبذلك أصبح الانتخاب أداة لتكوين نخبة حاكمة مستندة على الهوية الطائفية والعبارة لحدود الدولة، بدل تكوينها على أساس معيار الكفاءة و المؤهلات، وبذلك أصبح الانتخاب أداة لتكوين نخبة حاكمة مستندة على شرعية الانتخاب والإنتماء الطائفي بدل شرعية الإنجاز، وإن مكونات النخبة الحاكمة يمثلون هويتهم الطائفية والعرقية أكثر من هويتهم الوطنية.

الفرع الثاني: تقييم القانون الانتخابي

أعتمد المشرع في المادة (1/اولاً) من القانون رقم (26) لسنة 2009 على إحصائيات وزارة التجارة لسكان المحافظات لعام 2005، وذلك لتحديد عدد أعضاء للمجلس النواب الجديد، وإضافة نسبة مئوية سنوية موحدة للنمو السكاني لكل محافظات بمعدل (2,8%). نحن نرى إن هذه النسبة لا تشكل العدالة في التمثيل لكل المحافظات، لأنه من الصعب أن تكون نسبة نمو السكاني طوال خمس سنوات بنفس المستوى لكل المحافظات الـ(18)، وبذلك فالإشكالية التي تواجه المشرع في التكوين العددي لمجلس النواب في كل دورة إنتخابية هي عدم وجود إحصاء جديد ودقيق للسكان، بل يمكن التلاعب بنسبة المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية من قبل النخبة الحاكمة، على سبيل المثال: "رفضت كتلة التحالف الكوردستاني في البرلمان الموافقة على قانون التعديل الأول لقانون رقم (16)، لإحساسه بالغبن نتيجة إحتساب نسبة المقاعد البرلمانية لمحافظة إقليم كردستان الثلاث (أربيل، والسليمانية، ودهوك)، بما نسبته (8,5%)، أي بواقع (27) مقعداً من مجمل (315) مقاعد، في حين كان لدى تلك المحافظات الثلاث في مجلس النواب السابق (43) مقعداً من مجمل (275) مقعداً، أي ما نسبته (16%)"⁽³⁾.

أشارت المادة (3/اولاً) الى أن الانتخابات يجري وفق القائمة المفتوحة، ويرى البعض انه لم يقصد المشرع الأخذ بنظام القائمة المفتوحة، و إنما أستخدم لفظ القائمة المفتوحة بمعنى آخر، يقصد (القائمة التي تحتوي على أسماء المرشحين المعلنة)، و أن أسلوب الذي جرى فيه التصويت يقترب من نظام (القائمة المغلقة ذات التصويت التفضيلي)⁽⁴⁾، بحيث أن ورقة الإقتراع و إجراءات التصويت قلل من حرية الناخب في الإختيار، حيث جاءت ورقة الإقتراع بضرورة إختيار الكيان قبل الشخص، وتعد الورقة باطلّة اذا لم يتم إختيار رقم الكيان⁽⁵⁾، ربما كان الهدف من وراء ذلك جعل النائب رهينة الأحزاب

(1) طالب عبدالعزيز محمد، المصدر السابق، ص51.

(2) للمزيد أنظر: المصدر نفسه، ص51، 52، و د.ستار جبار علي، المصدر السابق، ص117، 121، 122.

(3) طالب عبدالعزيز محمد، المصدر السابق، 2013، ص49.

(4) نظام القائمة المغلقة ذات تصويت التفضيلي(قائمة شبه مفتوحة)، يسمح للناخب اختيار قائمة انتخابية واحدة من بين القوائم، مع منحه الحرية في إعادة ترتيب الأسماء الواردة فيها، وليس له الحرية في أن يضيف أو يحذف منها اسماً من الأسماء. د. محمد طه حسين الحسيني، أثر الأنظمة الانتخابية في التشريع العراقي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، الاصدار1، جامعة بابل، 20019، ص406، 408.

(5) علي، المصدر السابق، ص114.

والكتلة التي رشحته ضمن القائمة، بالتالي جعل تفضيل الناخب لمرشح معين مرهوناً بإختيار القائمة، على الرغم من عدم رضا الناخب من الأداء السابق للحزب او الكتلة في الحكم، وذلك كان في صالح الأحزاب الحاكمة.

المبحث الثاني

إنتخابات مجلس النواب بعد الاتفاقية الأمنية⁽¹⁾

ان صياغة النظام الانتخابي هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وليست مسألة فنية بحتة، وانها تتعلق بالمصالح السياسية لكل الأطراف الفاعلة، لذلك فإنها تتطلب التوافق عليها من قبل قوى السياسية، الا أنه الذي يجري في المجلس النواب العراقي هو غياب المعارضة الفعالة وسيطرة الكتل والاحزاب الحاكمة في البرلمان على اتخاذ كافة القرارات، وعادة يختارون النظام الانتخابي التي يحقق افضل مكاسب انتخابية لهم عن طريق آلية الأغلبية، ولو كان على حساب الاحزاب والكتل الصغيرة⁽²⁾.

جرت إنتخابات مجلس النواب في عام 2014، وهي أول إنتخابات تجري بعد إنسحاب الجيش الأمريكي في عام 2011، و كانت تلك الإنتخابات بمثابة الإستفتاء على أعمال ونشاطات وأداء النخبة الحاكمة في البرلمان، ومستوى الإنجاز التي حققتها حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، والذي ترأس الحكومة لدورتين متتاليتين، في هذا المبحث نتناول تجربتين إنتخابيتين لمجلس النواب ضمن مطلبين، وفي المطلب الثالث نقارن بين خمسة تجارب الإنتخابية البرلمانية.

المطلب الأول

إنتخابات 30 / نيسان/ 2014/ تكوين مجلس النواب و تشكيل الحكومة

الفرع الأول: إنتخابات 2014 تكوين مجلس النواب وتشكيل الحكومة

جرت إنتخابات 2014 وفق القانون الانتخابي رقم (45) لعام 2013⁽³⁾، وتم إستخدام نظام (سانت ليغو المعدل) لإحتساب المقاعد، ووفق هذا النظام يجري تقسيم عدد الأصوات للقوائم الإنتخابية على الارقام الفردية(1، 2، 3، 5، 7، ...الخ)، الا ان النخبة الحاكمة وجدت ان هذا النظام الجديد تتيح لأحزاب وكتل صغيرة الحصول على مكاسب انتخابية لأبس بها، وأنها لاتمكن من أن تحافظ على نفس قوتها ومكائنها السابقة في البرلمان، فشعرت ان النظام (سانت ليغو) بهذه الصيغة⁽⁴⁾ لا يخدمها، فعملت على تعديل النظام وذلك بتقسيم عدد الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الأعداد التسلسلية التالية(1، 3، 5، 7، ...الخ)، والتي تعطي أفضلية للقوائم الكبيرة على حساب القوائم الصغيرة⁽⁵⁾،

- (1) جاءت الاتفاقية بعنوان " اتفاق بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه"، تتضمن الاتفاقية ثلاثون مادة، تنظم الوجود المؤقت لقوات الولايات المتحدة في العراق و أنشطتها و انسحابها من العراق، فإنسحب قوات الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية في 2011 للمزيد انظر: نص الاتفاقية في موقع الألكتروني للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي www.cabinet.iq
- (2) د.أحمد عبد الأمير الأنباري، بين فرض ضرورة الاحتكام لنتائج الإنتخابات وفرض مراعاة التوافقات السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد 58، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، 2019، ص 56.
- (3) القانون الانتخابي رقم (45) لعام 2013، منشور في جريدة الوقائع العراقية رقم 4300 في 2/كانون الاول/2013.
- (4) حول طريقة توزيع المقاعد وفق نظام سانت ليغو المعدل أنظر المادة (14) من القانون رقم (45).
- (5) د.خضير ياسين الغانمي، نظم الانتخاب وإحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطية دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي(العراق نموذجاً)، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، 2015، ص 321، د.زيد عدنان محسن العكيلي، المصدر السابق، ص 357.

وبذلك فإن الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية الحاكمة استخدمت قوة و تأثير الأغلبية البرلمانية في خدمة احتكارها للسلطة، فسعت الى إقرار الانظمة الانتخابية التي تخدم بقائها في السلطة.

حددت المادة (11/اولاً) من القانون رقم (45) التكوين العددي لمجلس النواب بأنها تتكون من (328)مقاعد النيابية، تم تخصيص(8)من تلك المقاعد للمكونات الآتية: المكون المسيحي خصص له(5)مقاعد، ولكل من المكون الشبكي و الإيزيدي و الصائبي مقعد واحد.

ازداد حالة تفكك الائتلافات والكيانات الانتخابية، مما أدى الى زيادة حالات التوتر والخلاف داخل البرلمان والحكومة، وذلك بعد أن أفرزت عملية الانتخابات أحجام جديدة لنفس الائتلافات والكتل الحاكمة، حسب الجدول رقم (4) أدناه.

جدول رقم (4) نتائج إنتخابات مجلس النواب 2014

عدد المقاعد	الإئتلاف او الحزب	عدد المقاعد	الإئتلاف او الحزب	عدد المقاعد	الإئتلاف او الحزب
1	المكون الشبكي/مجلس أحرار الشبك	5	إئتلاف العراق	92	إئتلاف دولة القانون
1	إئتلاف الخلاص	4	الإتحاد الإسلامي الكوردستاني	29	إئتلاف المواطن
1	إئتلاف البديل المدني المستقل	3	تحالف نينوى الوطني	28	إئتلاف الأحرار
1	كتلة الصادقون	3	الجماعة الإسلامية الكوردستانية(العراق)	23	متحدون للإصلاح
1	المكون الصائبي	3	ائتلاف الوفاء للأبنا	21	إئتلاف الوطنية
1	حزب الدعوى الإسلامية/تنظيم الداخل	3	تيار النخب	19	الحزب الديمقراطي الكوردستاني
1	تيار الدولة العادلة	3	التحالف المدني الديمقراطي	19	الإتحاد الوطني الكوردستاني
1	تحالف صلاح الدين الوطني	2	وحدة أبناء العراق	10	إئتلاف العربية
1	كرامة	2	تجمع الشراكة الوطنية	9	حركة التغيير(بزوتنه وهى گۆران)
1	إئتلاف الوطني في صلاح الدين	2	إئتلاف الوفاء العراقي	6	تحالف الإصلاح الوطني
1	تجمع الشراكة الوطنية	2	قائمة السلام الكوردستانية	6	إئتلاف الفضيلة والنخب المستقلة
1	التضامن في العراق	2	قائمة جبهة ترکمان كركوك	6	التحالف الكوردستاني
1	إئتلاف عرب كركوك	2	تجمع الكفاءة والجماهير	5	إئتلاف ديالى هويتنا
		1	المكون اليزيدي	5	المكون المسيحي
المجموع الكلى للمقاعد 328 مقعداً					

(الجدول من إعداد الباحث بالإستناد على بيانات من موقع الألكتروني للمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، تاريخ الزيارة

(2020/11/30)

وبعد إعلان النتائج تم تكليف (حيدر العبادي) بتشكيل الحكومة، وقد نالت الحكومة الجديدة بـ(23) وزيراً والمناهج الوزارة ثقة البرلمان، في 8/أيلول/2014⁽¹⁾.

الفرع الثاني: تقييم النظام الانتخابي:

لجأت القوى الانتخابية الحاكمة في الحملة الانتخابية الى العديد من الوسائل منها "إستخدام أسلوب "الزبائنية"، وهي من الوسائل الفعالة للسيطرة على السلوك السياسي للناخب العراقي وذلك عن طريق تكوين شبكة من الإستبدالات والتعويضات الإجتماعية، الإقتصادية، والتي أحدث حالة الجمود أو العجز عن التجديد او التغيير فكري وثقافي في المجتمع العراقي، لأنها أبقيت خارطة للعلاقات والتبادلات بين أفراد المجتمع مبنية على أساس الصراع العقائدية، وإحتقار المختلف، وتعميق الخلاف، وتبني عقلية الثأر والإنتقام، مما أدى الى إنتاج الناخبين تقليديين وصوريين، واقعين تحت تأثير المسوقين للفكر التقليدي المستهلك والمتداعي، مما يجعلهم لايقدرّون على الخروج عن المنظومة المرسومة لهم"⁽²⁾.

يبدو لنا أن الإستثمار السياسي في الهويات الإجتماعية الإثنية والطائفية والقومية والمناطقية، كان دائماً محل إهتمام النخبة السياسية في العراق، وذلك عن طريق الترويج لتلك الهويات إلى الحد الذي يجعل من سلوك الناخب في الانتخابات رهين لتلك الهويات الفرعية، وحاول أيضاً جعل الناخب متأثراً برموز النخبة السياسية الحاكمة وزعمائها السياسيين⁽³⁾، وهذا النمط من السلوك التصويت المتأثر بالولاءات الفرعية والزعماء السياسيين يلعب دوراً مهماً في طبيعة تكوين النخبة البرلمانية الحاكمة والمعارضة، وطالما تستمر تلك الذهنية للناخب العراقي تستمر العمليات الانتخابية على إعادة إنتاج نفس تكوين لمجلس النواب القائم على الإنتماءات والولاءات الفرعية.

المطلب الثاني

إنتخابات 12 / ايار / 2018/ تكوين مجلس النواب وتشكيل الحكومة

الفرع الأول: إنتخابات 2018 وتكوين مجلس النواب و تشكيل الحكومة

شهد العراق في الفترة التي سبقت انتخابات 2018 العديد من الأحداث من أبرز تلك الأحداث سيطرة داعش على مساحة كبيرة من أراضي البلد، وخصوصاً مناطق الثقل الإئتخابي للقوى السياسية السنية، ومن ثم الحرب ضد داعش وتسجيل إنتصارات عسكرية، ومن أبرز الأحداث السياسية إجراء الإستفتاء على إستقلال إقليم كردستان، وإجهاض نتائجها من قبل القوات العسكرية الإتحادية وميليشيات الحشد الشعبي، فإن تلك المستجدات كان في صالح النخبة السياسية الشيعية لتحسين موقعها في البرلمان، وعلى ضد من مصالح الانتخابية للقوى السياسية من العرب السنة، والقوى الكوردية.

جرت العملية وفق نظام سانت ليغو المعدل في توزيع المقاعد النيابية، إلا أنه وفق المادة(4/أولاً) من قانون التعديل الأول لقانون رقم(45) لسنة 2013، والمعدل سنة 2018، تم تقسيم الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة وفق الأعداد التسلسلية(1، 3 ، 5، 7، 9، 11،.....الخ)، وبعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، بدل تقسيمها على القواسم

(1) محمد عبد الحمزة المجتومي، الانتخابات البرلمانية العراقية (الثالثة) لعام 2014م (مؤشرات الإصلاح والتغيير)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 26، جامعة الكوفة، 2016، ص188.

(2) شيماء علي سالم، تكييف علاقة الناخب بالنواب، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، الإصدار 22، جامعة كركوك، 2017، ص28، 30.

(3) على سبيل المثال، نجح الترويج للزعماء في انتخابات 2014 الى حد الذي حصل فيها رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) على مرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات وذلك بحصوله على (721782) صوتاً، من أصل(1074609) صوتاً للإئتلاف دولة القانون في محافظة بغداد، أما (أياد علاوي) جاء بالمرتبة الثانية في نفس المحافظة بحصوله على (229709) من مجموع أصوات إئتلاف الوطنية البالغة (348205) صوتاً، نتائج إنتخابات مجلس النواب 2014، منشور في موقع المفوضية، مصدر سبق ذكره.

الانتخابية السابقة (1,6، 3، 5، 7، 9، 11....الخ). ووفق أي من المعادلتين المذكورين(أي البدء بأي من القواسم الانتخابية 1,6، او 1,7) تحصل القوائم الانتخابية الحاكمة على مقاعد أكثر⁽¹⁾، وتقلل من نصيب الأحزاب الصغيرة و الشخصيات المستقلة في مقاعد البرلمان وتبعدهم عن أي فرصة في المشاركة الفعالة في تكوين النخبة البرلمانية الحاكمة، وهكذا ففي كل دورة برلمانية تحاول الأحزاب والكتل الحاكمة ادخال تعديلات في النظام الانتخابي في سبيل ضمان تحقيق الاغلبية في الانتخابات وإعادة تكوين النخبة البرلمانية الحاكمة.

ووفق المادة(2/ثالثاً) من قانون التعديل الأول لقانون رقم (45) لسنة 2013، تم إلغاء الشرط المتعلق بحسن السيرة والسلوك للترشيح، لأن التحقق من توافر ذلك الاشتراط يخضع للتأويلات ولإجتهادات الشخصية لجهة التحقق، ووفق المادة (2/رابعاً) تم رفع سقف المؤهل العلمي للمطالب بالترشيح الى الشهادة الجامعية الأولية كحد أدنى بدل عن الشهادة الإعدادية، وهي في صالح رفع كفاءات الأعضاء المكونة لمجلس النواب، ومنعت المادة (2/سابعاً) كل من يشغل وظيفة عضوية مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من حق الترشيح، وذلك للحفاظ على إستقلالية المفوضية ونزاهة الانتخابات. أما عدد مقاعد المجلس أصبح 329 مقعداً وذلك بعد إضافة مقعد واحد لأقلية الكورد الفيليين في محافظة واسط وفق المادة(3/ثانياً/فقرة هـ) من قانون تعديل الأول لقانون رقم (45) سنة 2013.

أبرزت المستجدات على الساحة السياسية العراقية بعض التغييرات في القوى السياسية الحاكمة إلا أنها لم تكن جذرية، حيث تمخضت انتخابات 2018 عن تغييرات في احجام القوى التقليدية داخل البرلمان بالمقارنة مع الدورة السابقة، وصعود قوى جديدة إلا أنها لم تخرج من دائرة النخبة السياسية التقليدية، كما يتوضح ذلك من الجدول رقم(5) أدناه.

جدول رقم(5): الخارطة الجديدة من أوزان إنتخابية للكتل والأحزاب والتي أفرزها إنتخابات مجلس النواب 2018، بالمقارنة مع ما كانت عليه في إنتخابات 2014

القائمة	تركيبتها	عدد المقاعد لعام 2018	عدد المقاعد السابقة لعام 2014	نسبة التغيير	نسبة المقاعد %
سائرون	مقتدى الصدر مع قيادات التيار المدني	54	34 (كتلة الأحرارالصدرية)	20+	16,4
الفتح	هيئة الحشد الشعبي	47	-	-	14,2
النصر	رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي	42	-	-	12,7
دولة القانون	رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي	25	92	67-	7,5

(1) مثال إفتراضي " سنقسم عدد أصوات خمسة قوائم إنتخابية على (1,7) الطريقة المعدلة عراقياً لتوزيع خمسة مقاعد نيابية، وذلك على النحو التالي: القائمة الانتخابية (أ) حصلت على 60000 صوت(ناتج القسمة على 1,7 = 35,294) و (ناتج القسمة على 3 = 20000) و(ناتج القسمة على 5 = 12000) عدد المقاعد التي حصلت عليها هي (اثنان)، القائمة الانتخابية(ب) حصلت على 45000 صوت(ناتج القسمة على 1,7 = 26,470) و(ناتج القسمة على 3 = 15000) و(ناتج القسمة على 5 = 9000) عدد المقاعد التي حصلت عليها هي (اثنان)، والقائمة الانتخابية (ج) حصلت على 30000 صوت(ناتج القسمة على 1,7 = 17,647) و(ناتج القسمة على 3 = 10000) و(ناتج القسمة على 5 = 6000) عدد المقاعد التي حصلت عليها (واحد). والقائمة الانتخابية(د) حصلت على 15000، (ناتج القسمة على 1,7 = 8,823) و(ناتج القسمة على 3 = 5000)، و(ناتج القسمة على 5 = 1000) عدد المقاعد التي حصلت عليها (صفر). والقائمة الانتخابية (هـ) حصلت على 7500 (ناتج القسمة على 1,7 = 4,411) و(ناتج القسمة على 3 = 2500) و(ناتج القسمة على 5 = 1300) عدد المقاعد التي حصلت عليها هو (صفر). في حين لو طبقنا نظام سانت ليغو دون تعديل لتكون القسمة أولاً على الرقم (1) لحصلت كل من القائمة (د) و(هـ) على مقعد واحد من حصص القوائم (أ) و(ب) " د.بشار نصرالدين شيت، ود. مازن مزهر عواد، نظام الانتخاب في العراق وأثره على الحرية السياسية، مجلة دراسات البصرة، المجلد 30، العدد 1994، جامعة البصرة 2018، ص 238.

7,5	-	25	25	بقيادة مسعود البارزاني	الحزب الديمقراطي الكوردستاني
6,3	-	21	21	برئاسة إياد علاوي	القائمة الوطنية
5,7	10-	29 (تيار المواطن)	19	عمار الحكيم	تيار الحكمة
5,5	3-	21	18	أسسه رئيس الجمهورية الراحل جلال الطالباني	الاتحاد الوطني الكوردستاني
3,1	9-	23 (مُتحدون)	14	نائب رئيس الجمهورية السابق أسامة النجيفي	تحالف القرار العراقي
1,5	4-	9	5	أسسه نوشيروان مصطفى	حركة التغيير

(المصدر: همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الإصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد إنتخابات 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية، الإصدار 16، جامعة تكريت، 2019، ص56، مع إضافات من قبل الباحث) تم توزيع بقية المقاعد بين أحزاب صغيرة وقوى محلية والتي بلغ 50 مقعداً، أما التكوين الطائفي والإثني الجديد لمجلس النواب، فعدد نواب العرب الشيعة (187) مقعداً، والعرب السنة (70) مقعداً، والأكراد (58) مقعداً، والتركمان (4) مقعداً، والأقليات (9) مقاعد، هذا التكوين الإجتماعي السياسي للمجلس لاختلف كثيراً عن سابقتها، مع خسارة الأكراد لـ (5) مقاعد، في حين لم يخسر العرب السنة شيء، وزاد العرب الشيعة (4) مقاعد من مقاعده⁽¹⁾.
تم تكوين كتلتين في البرلمان لتشكيل رئاسة البرلمان والجمهورية ومن ثم تشكيل حكومة، وهما كتلة الإصلاح والإعمار وكتلة البناء، وتم تشكيل حكومة توافقية برئاسة (عادل عبدالمهدي)⁽²⁾.

من أهم المستجدات التي شهدتها خارطة القوى السياسية العراقية في إنتخابات 2018: أولاً: صعود لاعب جديد وهو (إئتلاف الفتح) مكون من ميليشيات وفصائل الحشد الشعبي برئاسة (هادي العامري)، فجاء بالمرتبة الثانية عراقياً وشيعياً، ثانياً: حدوث حالة غير مسبوقة من الإنقسامات داخل البيت الشيعي والكوردي والسني⁽³⁾. ثالثاً: الترويج المتزايد لمحاولات تغليب فكرة الولاء الوطني على فكرة الولاء الطائفي، مما أعطى مؤشرات مهمة على تراجع أهمية النخبة التقليدية الحاكمة ورموزها⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: تقييم نتائج إنتخابات 2018

في تقييمنا لنتائج الانتخابات والتحالفات البرلمانية المبرمة لتكوين الاغلبية الحاكمة، يبدو لنا انه تم اجهاض عملية الانتخابات من وظائفها الأساسية، لأنه لم تأتي الانتخابات بمعادلات جديدة في تكوين النخبة البرلمانية الحاكمة ماعدا عودة أحزاب القديمة الحاكمة بألوان وأحجام جديدة، وبروز قوى إنتخابية جديدة صاعدة لاتخرج عن دائرة النخبة

(1) د.باسل حسين، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية و تحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها، تقرير منشور على مركز الجزيرة للدراسات، ص6، تاريخ النشر 28/حزيران/2018، تاريخ الزيارة 25/ايلول/2020، الرابط <http://studies.aljazeera.net>.

(2) الشمري، أيمن أحمد محمد، 2019، مسارات التحالفات والأهمية الجيو سياسية لخريطة الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2018 واثرها في تشكيل الحكومة، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد65، الجامعة المستنصرية، ص155.

(3) حول أسماء الإئتلافات والكتل والقوائم التابعة للمكونات الثلاثة الشيعي والكوردي والسني أنظر، د.باسل حسين، المصدر السابق، ص2، 3.

(4) د.محمد صالح شطيبي، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018(العراق انموذجاً)، مجلة دراسات إقليمية، العدد 45، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة موصل، 2020، ص136، و د.باسل حسين، المصدر السابق، ص5.

السياسية الحاكمة التقليدية، مما أدى الى إستمرار التظاهرات الشعبية ضد النخبة السياسية الحاكمة، تندد بأداء الغير المقبول لتلك النخبة، الأمر الذي أدى الى تقديم الإستقالة من قبل رئيس الوزراء (عادل عبدالمهدي) في 30/نوفمبر/2019، وبعد العديد من محاولات الفاشلة، تم تكليف (مصطفى الكاظمي) في التاسع من نيسان/أبريل/2020 بتشكيل حكومة جديدة.

المطلب السادس

نظرة مقارنة للدورات الإنتخابية الخمسة

يمكننا إجراء مقارنة بين كل الدورات الانتخابية الخمسة المذكورة في هذا البحث، نبدأ ببعض من تلك الأوجه المقارنة في جدول رقم (6).

جدول رقم (6) أهم فروقات التي شهدتها الدورات الانتخابية النيابية منذ 2005:

ت	التغيرات في النظام الانتخابي النيابي	إنتخاب مجلس النواب/30 كانون الثاني/2005	إنتخاب مجلس النواب/15 كانون الاول/2005	إنتخاب مجلس النواب/7 آذار/2010	إنتخاب مجلس النواب/30 نيسان/2014	إنتخاب مجلس النواب/12 ايار/2018
1	عدد مقاعد مجلس النواب	275 مقعد	275 مقعد	325 مقعد	328 مقعد	329 مقعد
2	النظام الانتخابي	نظام التمثيل النسبي	نظام التمثيل النسبي	نظام التمثيل النسبي	نظام التمثيل النسبي (سانت ليغو المعدل)	نظام التمثيل النسبي (سانت ليغو المعدل)
3	تقسيم الدوائر الانتخابية	العراق دائرة انتخابية واحدة	كل محافظة دائرة انتخابية	كل محافظة دائرة انتخابية	كل محافظة دائرة انتخابية	كل محافظة دائرة انتخابية
4	نوع القائمة الانتخابية	القائمة المغلقة	القائمة المغلقة	القائمة شبه المفتوحة	القائمة شبه المفتوحة	القائمة شبه المفتوحة
5	عدد مقاعد الأقليات	لم تخصص أي مقعد	لم تخصص أي مقعد	8 مقاعد	8 مقاعد	9 مقاعد
6	عدد المقاعد التعويضية	صفر	45 مقعد	7 مقعد	لا توجد	لا توجد
7	عدد المرشحين	7471	7655	6234	9032	6990
8	نسبة الناخبين المشاركين في التصويت	58,26%	76,36%	62,39%	62,24%	44,5%
9	نسبة العزوف عن الانتخابات	41,94%	23,64%	37,71%	38,24%	55%
10	الصيغة الانتخابية لتوزيع المقاعد	تقسيم مجموع الأصوات الصحيحة للكيان السياسي على القاسم الانتخابي	تقسيم مجموع الأصوات الصحيحة للكيان السياسي على مستوى	تقسيم مجموع الأصوات الصحيحة للكيان السياسي على	طريقة سانت ليغو المعدل، تبدأ القواسم الفردية برقم (1,6)	طريقة سانت ليغو المعدل، تبدأ القواسم الانتخابية

الفردية برقم (1,7)		مستوى الدائرة الانتخابية	الدائرة الانتخابية			
23 كيان سياسي أو إئتلاف	34 كيان سياسي أو إئتلاف	14 كيان سياسي أو إئتلاف	12 كيان سياسي أو إئتلاف	12 كيان سياسي أو إئتلاف	عدد الكيانات الفائزة مع كوتا الأقليات	11

المصدر (ساجد محمد الزاملي، علاء كامل الخريفاوي، الرقابة على دستورية مرحلة الفرز و إعلان نتائج الانتخابات النيابية في العراق في ظل دستور 2005 (دراسة مقارنة)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة 2016، مع إضافة العديد من البيانات و حقلين الانتخابي كانون الثاني/2005، و ايار/2018 من قبل الباحث) يبين الجدول أحد أخطر ظواهر منذ انتخابات الجمعية الوطنية 30/كانون الثاني/2005 وحتى إنتخابات 12 / ايار /2018، وهو أزدیاد ظاهرة العزوف عن الانتخابات بشكل تدريجي، والتي قد تكون أحد أسباب ذلك إزدیاد ظاهرة الفساد⁽¹⁾، والشعور باليأس والإستياء من نتائج الانتخابات لدى الناخب، التي تأتي بأحزاب وأشخاص الى الحكم ويمنحهم شرعية الانتخابية للبقاء في السلطة، في الوقت الذي يفترقون إلى شرعية الإنجاز⁽²⁾، ولا يقدرّون على إجراء التغيير والتنمية والإصلاح.

وفي إبتعادنا عن التكوين النوعي للنجبة البرلمانية والتركيز على التكوين العددي لتلك النجبة، يبدو لنا هناك عدم تناسب واضح بين التكوين العددي للمجلس النواب العراقي والزيادة المفترضة لعدد السكان وفق الفترة الزمنية، ويتبين لنا ذلك إذا قمنا بالمقارنة بين التكوين العددي للجمعية الوطنية ومجلس النواب في كل دورة الإنتخابية، كل واحد مع الاخرى على حدى، لنبدأ بإجراء المقارنة من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (7) مقارنة بين التكوين العددي لجمعية الوطنية و الدورة الأولى لمجلس النواب:

الدورة البرلمانية	تأريخ التكوين	عدد المقاعد	الزيادة الافتراضية في عدد السكان حسب الزيادة في عدد المقاعد
الجمعية الوطنية (التأسيسية)	في انتخابات 30/كانون الثاني/2005	275	
الدورة الأولى لمجلس النواب	في انتخابات 15/كانون الأول/2005	275	
التغيرات الحاصلة	الفارق الزمني بين الانتخابيين: أكثر من عشرة اشهر	الزيادة في عدد المقاعد: (صفر)	لم تكن هناك اي معدل لزيادة السكان، أو حتى نقصانها بسبب الوفيات

(الجدول من اعداد الباحث)

تبين الجدول رقم (7) أنه لم يُضاف أي مقعد نيابي في الدورة الأولى لمجلس النواب رغم مرور أكثر من عشرة أشهر على الدورة الأولى للإنتخابات، والغريب في الأمر عدم أخذ بنظر الإعتبار حالات الولادة والوفيات في تلك الفترة، و في كلا الدورتين الانتخابية لم تخصص مقاعد للأقليات.

جدول رقم (8) مقارنة بين التكوين العددي للدورة الأولى لمجلس النواب مع الدورة الثانية للمجلس:

الدورة البرلمانية	تأريخ التكوين	عدد المقاعد	الزيادة الافتراضية لعدد السكان حسب الزيادة في عدد المقاعد، وما

(1) وفق ترتيب الدول العالم حسب مؤشر الفساد في عام 2019 المنشور من قبل منظمة الشفافية الدولية أحتل العراق مركز(162)، تاريخ الزيارة 2020/9/28 موقع المنظمة، www.transparency.org
(2) د.محمد صالح شطيبي، مصدر سبق ذكره ، صص138-141.

نص عليه م/49 من الدستور(مقعد واحد لكل مائة الف نسمة).			
وهذا يعني احتساب الزيادة في عدد السكان بـ(5,000,000) خمسة مليون نسمة	275	في إنتخابات 15/كانون الأول/2005	الدورة الأولى لمجلس النواب
	325	في إنتخابات 7/اذار/2010	الدورة الثانية لمجلس النواب
	الزيادة في عدد المقاعد : (50) خمسين مقعد	الفارق الزمني بين الانتخابين: أربعة سنوات وثلاث أشهر	التغيرات الحاصلة/

(الجدول من اعداد الباحث)

يبين الجدول رقم (8) أن معدل نمو السكان الإفتراضي تقدر بـ (5,000,000) خمسة مليون نسمة بعد أربعة سنوات وثلاث أشهر، في الوقت الذي كما بينا لم يُضاف أي مقعد في الدورة السابقة والتمتية في الجدول رقم(7) رغم مرور أكثر من عشر أشهر بين الدورتين، و تم تخصيص (8) مقاعد للأقليات في الدورة الثانية لمجلس النواب.

جدول رقم (9): مقارنة بين التكوين العددي للدورة الثانية لمجلس النواب مع الدورة الثالثة لتك المجلس:

الدورة البرلمانية	تأريخ التكوين	عدد المقاعد	الزيادة الافتراضية لعدد السكان حسب الزيادة في عدد المقاعد، وما نص عليه م/49 من الدستور(مقعد واحد لكل مائة الف نسمة).
الدورة الثانية لمجلس النواب	في انتخابات 7/اذار/2010	325	وهذا يعني احتساب الزيادة في عدد السكان بـ(300,000) ثلاث آلاف نسمة
الدورة الثالثة لمجلس النواب	في انتخابات 30 / نيسان/2014	328	
التغيرات الحاصلة/	الفارق الزمني بين الانتخابين: اكثر من اربعة سنوات وشهر واحد	الزيادة الحاصلة في عدد المقاعد : (3) ثلاث مقاعد	

(الجدول من إعداد الباحث)

وفق الجدول رقم (9) الزيادة الإفتراضية لعدد السكان بعد أكثر من أربعة سنوات وشهر واحد، قُدِّرَ بـ (300,000) ثلاثة آلاف نسمة، يبدو لنا تلك النسبة من الزيادة في عدد السكان غير منطقي بالمقارنة مع معدل النمو السكاني بين دورتين الانتخابي 2005 الى 2010 والتي قدر بـ(5,000,000) خمسة ملايين نسمة، يمكن القول ان عدم التناسب هو كبير جداً في الزيادة العددية لعدد المقاعد والنمو الافتراضي للسكان، و ماهي الا نتيجة عجز الحكومة العراقية عن إجراء إحصاء سكاني دقيق، وربما محاربة الفكرة من قبل قوى سياسية داخلية وخارجية، مما أدى الى إخضاع تقديرات عدد السكان الى مدى التوافق بين كتل وأحزاب سياسية، وبيانات غير مؤكدة من وزارة التخطيط، وإحصاء البطاقة التموينية التي مر عليه الزمن. أما المقاعد المخصصة للأقليات في تلك الدورة (8) مقاعد فقط.

جدول رقم (10) مقارنة بين التكوين العددي للدورة الثالثة لمجلس النواب مع الدورة الرابعة للمجلس

الدورة البرلمانية	تأريخ التكوين	عدد المقاعد	الزيادة الافتراضية لعدد السكان حسب الزيادة في عدد المقاعد، وما

نص عليه م/49 من الدستور(مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة).			
معدل الزيادة في عدد السكان (100,000) مائة ألف نسمة فقط	328	في انتخابات 30 / نيسان/2014	الدورة الثالثة لمجلس النواب
	329	في انتخابات 12 /أيار/ /2018/	الدورة الرابعة لمجلس النواب
	الزيادة الحاصلة في عدد المقاعد: (1) مقعد واحد فقط	الفارق الزمني بين الانتخابين: أربعة سنوات	التغيرات الحاصلة/

(الجدول من إعداد الباحث)

حسب جدول أعلاه إنخفضت نسبة الزيادة الحاصلة من المقاعد الى التكوين العددي لمجلس النواب الى مقعد واحد فقط في إنتخابات 2018، وهذا العدد يعني أن معدل نمو سكان طوال أربعة سنوات لم تتجاوز(100,000) مئة ألف نسمة كما ورد في جدول رقم(4)، وهذا الرقم من معدل النمو غير صحيح بالمقارنة مع الزيادة الحاصلة لمقاعد مجلس النواب في الدورات السابقة، وذلك رغم وجود التشابه في المدة الزمنية بين تلك الدورات. والغريب في الأمر ان المقعد الواحد المضاف الى تكوين مجلس النواب للدورة الرابعة مخصص للمكون الكورد الفيليين في محافظة الواسط بموجب المادة(3/ثانياً/فقرة هـ) من قانون التعديل الأول لقانون إنتخابات مجلس النواب رقم (45) سنة 2013، وهذا يعني أنه بعد أربعة سنوات لم تكن هناك أي حالات الولادة في مجمل محافظات العراق إلا بين الأقلية الفيلية في محافظة واسط، وبمعدل (100,000)، نرى ان كل تلك عبارة عن تقديرات مشوهة لواقع النمو السكاني والتكوين العددي لمجلس النواب وتشويه لفكرة عدالة التمثيل.

يبدو لنا أيضاً لم تفلح بعد عملية الانتخابات في تفعيل دور النساء داخل تكوين النخبة البرلمانية بالمقارنة مع الحضور الكبير والفعال للذكور، يمكن إجراء المقارنة التالية حول التكوين الجندري للجمعية الوطنية ومجلس النواب لكل الدورات الانتخابية السابقة وبالشكل الموضح في الجدول رقم(10):

جدول رقم (11) التكوين الجندري للنخبة البرلمانية العراقية منذ عام(2005)

2018/5/12	2014/4/30	2010/3/7	2005/12/15	2005/1/30	دورة البرلمان
83	83	82	73	87	عدد أعضاء النساء
246	245	243	202	188	عدد أعضاء الذكور
329	328	325	275	275	مجموع أعضاء البرلمان
%75	%75	%75	%74	%69	نسبة الذكور
%25	%25	%25	%26	%31	نسبة النساء
%100	%100	%100	%100	%100	المجموع الكلي

(الجدول من إعداد الباحث)

الخاتمة

الإستنتاج

في دراستنا لخمسة تجارب الإنتخابية النيابية في العراق ودورها في تكوين المجالس النيابية توصلنا الى عدد من الإستنتاجات :

1-استندت النخبة الحاكمة في العراق على شرعية الانتخابات أكثر مما استندت على شرعية الإنجاز، وهذا ما قلل من حرص الأحزاب السياسية على إنتقاء مرشحين الكفوئين والمؤهلين.

2-بقيت النخبة السياسية الحاكمة التقليدية تحكم العراق منذ2003، لم يدخل لاعب جديد قادر على أن تطرح بدائل جديدة لتغيير الإتجاهات داخل النخبة الحاكمة، بل كل ما جرى تغيير في توازنات قوى السياسية داخل مجلس النواب.

3- تطبيق نظام الديمقراطية التوافقية بشكل غير سليم لأنه قائم على أساس أسلوب محاصصة الطائفية والتوافقات السياسية والشراكة في تشكيل الحكومة، وعزز نظام التمثيل النسبي من تمثيل الأحزاب الصغيرة والأقليات.

4- ضعف دور الإستحقاق الإنتخابي في تكوين النخبة البرلمانية الحاكمة وتشكيل الحكومة وتوزيع المناصب، لأنه لم يكن بمقدور أي قوى إنتخابية تحقيق الأغلبية المطلقة في ظل نظام التمثيل النسبي، مما أدى إلى تكوين نخبة برلمانية حاكمة متشنجة ومتنافرة داخلياً وغير متماسكة، وغياب دور نخبة من المعارضة البرلمانية الحقيقية داخل مجلس النواب.

5- كشفت نتائج الإنتخابات تفوق سلوك الانتخابي القائم على النزعة الفئوية السياسية الطائفية، والعرقية، فضلاً عن تأثير رجال الدين والزعماء والقادة الطائفية والمذهبية على توجيه سلوك الناخبين، بدل الإقتداء بالعقلانية والإيمان بمبادئ الليبرالية والعلمانية، ومن جهة أخرى قلة إهتمام الناخب بالبرامج الإنتخابي للقوائم المتنافسة. كل ذلك أدى الى إعادة إنتاج الكتل السياسية الحاكمة نفس، بأوزان مختلفة، وزيادة إنغلاق النخب السياسية الحاكمة على نفسها.

6- في كل دورة برلمانية سعت النخبة الحاكمة الى صياغة نظام إنتخابي وقواعد إنتخابية يحقق بقائها في السلطة، بذلك جعلوا من الانتخابات أداة السلطة وليس لتداول السلطة.

7- نتيجة غياب التعداد السكاني لم تتمكن المشرع من تحديد تكوين عددي دقيق لأعضاء مجلس النواب وفقاً لعدد السكان، مما أدى الى تشويه في تمثيل و في تكوين مجلس النواب.

8-ان نظام كوتا النسوي(القائم على حجز المقاعد للنساء مسبقاً)، لاتنسجم تماماً مع مبادئ الديمقراطية، لأنه يؤدي إلى تجاوز المرشحين الفائزين في القوائم الانتخابية في سبيل تمثيل المرأة بدل الرجل.

المصادر والمراجع

أولاً: الدستور والقوانين والإتفاقيات:

أ-الدستور

1-الدستور العراقي لعام 2005، جريدة الوقائع العراقية الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4012، الصادر في 28/كانون الأول/2005.

ب-القوانين

2-قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، لعام 2004، جريدة الوقائع العراقية رقم 3981، تاريخ العدد 2003/12/31.

3- أمر سلطة الائتلاف رقم (96)، الصادر في 2004/4/1، جريدة الوقائع العراقية العدد (3984) تحت عنوان (قانون الانتخاب).

4-قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005، جريدة الوقائع العراقية العدد 4010، في 25/تشرين الثاني/ 2005.

5- القانون رقم 26 لسنة 2009، جريدة الوقائع العراقية العدد 4140، في 28/12/2009.

6-قانون إنتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4300، سنة 2013.

ج- الإتفاقية

7-نص الإتفاقية الأمنية، في موقع الألكتروني للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي: www.cabinet.iq

ثانياً- الرسائل والأطاريح الجامعية:

8-طالب عبدالعزيز محمد، عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، الواقع والتوقعات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الصلاح الدين، أربيل، 2013.

ثالثاً-الكتب:

9-علي عبدالأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة عطا عبدالوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2009.

10-د.منصور مرقومة، 2015 القبيلة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي، مقارنة أنثروبولوجية، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2015.

رابعاً- الأبحاث:

11- د.أحمد عبد الأمير الأنباري، بين فرض ضرورة الاحتكام لنتائج الانتخابات وفرض مراعاة التوافقات السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد 58، كلية العلوم السياسية جامعة نهرين، 2019.

12- د.أمل هندي الخزعلي، الانتخابات العراقية الثالثة.. مؤشرات التقدم ومتطلبات الإستمرار، مجلة العلوم السياسية، العدد 41، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2010، ص 228.

13- د.بشار نصرالدين شيت، و د. مازن مزهر عواد، نظام الانتخاب في العراق وأثره على الحرية السياسية، مجلة دراسات البصرة، المجلد 30، الإصدار 1994، جامعة البصرة 2018.

14- د.حافظ علوان حمادي، مجلس النواب العراقي مقارنة بين الواقع والمطلوب 2005-2010، مجلة السياسة والدولية، الإصدار 25، الجامعة المستنصرية، 2014.

15- د.خضير ياسين الغانمي، نظم الانتخاب وإحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطية دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي(العراق نموذجاً)، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، 2015.

16- د.دورين بنيامين هرمز، المسار الديمقراطي في العراق بعد عام 2003(الانتخابات)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 10، الإصدار 4، عام 2012.

- 17- د.زيد عدنان محسن العكيلي، أثر النظم الانتخابي في الأحزاب السياسية بعد 2003، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد40، سنة 2019، جامعة كوفة.
- 18- د.ساجد محمد الزاملي، علاء كامل الخريفاي، الرقابة على دستورية مرحلة الفرز وإعلان نتائج الانتخابات النيابية في العراق في ظل دستور 2005(دراسة مقارنة)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة 2016.
- 19- د.عبدالجبار أحمد عبدالله، العراق بين سياسة الانتخاب وإنتخاب السياسة، مجلة العلوم السياسية، الإصدار 33، جامعة بغداد 2006.
- 20- د.عدي البديري، ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق، منشورات زين الحقوقية، بيروت 2017، ص296.
- 21- د.قاسم محمد عبيد، جغرافية التمثيل البرلماني في العراق، دراسة تطبيقية على إنتخابات 2005/12/15، مجلة قضايا سياسية، العدد17، كلية العلوم السياسية، جامعة نهرين، 2016.
- 22- د.قاسم محمد عبيد، و آخرون، أثر النظام الانتخابي في أداء البرلمان العراقي الدورة البرلمانية الأولى، مجلة قضايا سياسية، العددان 27، 28، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، 2012.
- 23- د.محمد صالح شطيبي، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018(العراق انموذجاً)، مجلة دراسات إقليمية، العدد 45، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2020.
- 24- د.محمد طه حسين الحسيني، أثر الأنظمة الانتخابية في التشريع العراقي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد11، الإصدار1، جامعة بابل، 2019.
- 25- د.منى محمود علي، القوة الناعمة والزبائنية الإجتماعية والسياسية إعادة إنتاج الناخب التقليدي العراقي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الإصدار 46، الجامعة المستنصرية 2014.
- 26- د.ناظم عبدالواحد الجاسور، الانتخابات النيابية العراقية " إئتلافات متنافرة وكيانات سياسية تخشى التهميش"، مجلة السياسية والدولية، الإصدار 3، الجامعة المستنصرية، 2006.
- 27- د.ياسين محمد حمد العيثاوي، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور 2005، (الواقع وآفاق المستقبل)، مجلة قضايا سياسية، العددان 35، 36، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2014.
- 28- د.أيمن أحمد محمد الشمري، 2019، مسارات التحالفات والأهمية الجيو سياسية لخريطة الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2018 واثرها في تشكيل الحكومة، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد65، الجامعة المستنصرية.
- 29- شيماء علي سالم، تكييف علاقة الناخب بالنواب، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، الإصدار 22، جامعة كركوك، 2017.
- 30- د.محمد عبد الحمزة المجتومي، الانتخابات البرلمانية العراقية (الثالثة) لعام 2014م(مؤشرات الإصلاح والتغيير)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 26، جامعة الكوفة، 2016.
- خامساً- الدراسات في المواقع الألكترونية:
- 31- د.باسل حسين، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية و تحولات الممارسة السياسية و إشكالاتها، تقرير منشور على مركز الجزيرة للدراسات، ص6، تاريخ النشر 28/حزيران/2018، تاريخ الزيارة 25/ايلول/2020، الرابط: <http://studies.aljazeera.net>.
- سادساً: المواقع الألكترونية
- 32- موقع المفوضية المستقلة للانتخابات، على الرابط www.ihec.iq
- 33- منظمة الشفافية العالمية، و www.transparency.org



رۆلی ههلبژاردنهکانی په‌رله‌مانی له پیکهینانی دهسته‌بژیری په‌رله‌مانی عێراقی له‌سالی 2005 هوه

پ.د. شیرزاد أحمد النجار
حکومه‌تی هه‌ریمی کوردستان-عێراق / ئه‌نجومه‌نی وه‌زیران
Ameensherzad@yahoo.com

م.ی. طالب عبدالعزیز محمد
کۆلیژی زانسته‌سیاسیه‌کان / زانکۆی سه‌لاحه‌دین-هه‌ولێر
Talib.muhammad@su.edu.krd

پوخته

پرسی نه‌خشه‌کێشانی (دی‌زاینکردنی) سیستمی هه‌لبژاردنه‌کان یاخود بپارێدان له‌ سه‌ر ده‌ستنی‌شانکردنی جو‌ره‌کانی پرسیکی سیاسی گرنگه‌، له‌ به‌ر ئه‌وه‌ی په‌یوه‌سته‌ به‌ به‌رژه‌وه‌ندی هه‌یزه‌سیاسیه‌کان. ئه‌م پرسه‌ له‌ هه‌مان کاتدا کاریگه‌ری هه‌یه‌ له‌ سه‌ر شیوازی پیکهینانی نه‌خشه‌ی هه‌یزه‌سیاسیه‌ کێپرکێکاره‌کان له‌ هه‌لبژاردنه‌کان که رۆلیکی گرنگ ده‌گێڕێ له‌ چۆنیه‌تی پیکهینانی ئه‌نجومه‌نه‌کانی هه‌لبژێردراو و هه‌روه‌ها جو‌ری پیکهاته‌که‌ی، ئه‌مه‌ جگه‌ له‌ وه‌ی که کاریگه‌ری ده‌ییت له‌ سه‌ر سه‌قامگیری په‌رله‌مان و حکومه‌ت. دارشتنی سیستمی هه‌لبژاردن یاخود ده‌ستنی‌شانکردنی په‌کێک له‌ جو‌ره‌کانی کارێکی په‌کجار زه‌حمه‌ته‌، به‌لام ده‌سته‌بژیری سیاسی هوکمران له‌ عێراق راهاتوو له‌ وه‌ی که دووباره‌ سیستمی هه‌لبژاردنه‌کان دا‌پ‌رێژرێته‌وه‌ یاخود بگۆرێت. ئامانجیان له‌مه‌ به‌ده‌سته‌پێنانی زۆرینه‌یه‌ له‌ هه‌لبژاردنه‌کان و دووباره‌ پیکهینانی ده‌سته‌بژیری کلاسیکی تائیفه‌گه‌ری و ئیتنیکی فه‌رمانپه‌وایه‌ له‌ ئه‌نجومه‌نی نوێنه‌رانی عێراق. ده‌سته‌بژیری هوکمران له‌ دوا‌ی 2003 به‌رده‌وام هه‌ولێ خۆدزینه‌وه‌ ده‌دات له‌ سه‌ر ژمیری دانیشتوان، به‌ مه‌به‌ستی ئه‌وه‌ی بابه‌تی پیکهاته‌ی ئه‌نجومه‌نی نوێنه‌ران له‌ رووی ژماره‌وه‌ له‌ پێگای مملانیی به‌رژه‌وه‌ندیه‌ سیاسه‌کانی هه‌یزه‌ مملانی‌کاره‌کان په‌کلابیته‌وه‌، ئه‌مه‌ش ده‌ییته‌ هۆی شیواندنی پیکهاته‌ و نوێنه‌رایه‌تی ئه‌نجومه‌نی نوێنه‌ران.

کلێله‌ ووشه‌کان: هه‌لبژاردنه‌کانی په‌رله‌مانی-پیکهینانی ده‌سته‌بژیر-پیکهاته‌کان-تایه‌فی و ئیتنیکی-توانسته‌کان و به‌هه‌ره‌کان-دووباره‌ به‌ره‌مه‌پێنانه‌وه‌

**The role of parliamentary elections in the formation of the Iraqi parliamentary elite since 2005****Prof. Dr. Sherzad A. Ameen (Al-Najjar)****Kurdistan Regional Government - Iraq /****Council of Ministers****Ameensherzad@yahoo.com****Assistant Lecturer Talib AbdulAzeez Muhammad****Political Sciences- Salahaddin University- Erbil****Talib.muhammad@su.edu.krd****Abstract**

The issue of designing or choosing the electoral system is an important political issue, because it is related to the interests of political groups. This also affects the formation of the map of competing electoral forces, and plays an important role on how the elected councils are formed and the quality of their composition. In addition to the effects on the stability of parliament and the government. It can be argued that, the task of designing or choosing the electoral system is a difficult task, but the ruling political elite in post-2003 Iraq is accustomed to redesigning the electoral system or changing it in every election cycle of the House of Representatives through its parliamentary majority especially through taking advantage of the absence or weakness of the role of the opposition. Their main goal behind that was to ensure the achievement of the majority in each electoral cycle, its traditional sectarian and ethnic restructuring of the ruling parliamentary elite. Moreover, a procrastination in conducting a population census after 2003, so that the issue of the numerical composition of the parliament remains vulnerable to political interests among the conflicting parties, which at the sometime distorts the issue of the composition and representation of the parliament.

Keywords: Parliamentary elections-Elite formation-components-sectarianism and ethnicity-Competencies and qualifications-reproduction